https://www.clr.gov.krd

مجلة العقد الاجتماعي

" گۆڤاری گرێبەستی کۆمەڵایەتی"

" *Social Contract Journal* "

مجلة حقوقية علمية محكَّمة نصف سنوية، تُعنى بنشر البحوث والدراسات القانونية باللغات العربية والكوردية والإنكليزية، تصدر عن مركز البحوث القانونية في وزارة العدل في إقليم كوردستان العراق

" گۆڤاریێکی زانستی نیو ساڵی یە، لەلایەن ناوەندی توێژینەوەی یاسایی لە وەزارەتی دادی حکومەتی هەرێمی کوردستان – عێراق دەردەچێت، کە تایبەتە بە بڵاوکردنەوەی توێژینەوە و لێکۆلینەوەی یاسایی، بە هەر سێ زمانەکانی عەرەبی، کوردی، ئینگلیزی "

" **A** semi - annual peer-reviewed journal concerned with publishing legal research and studies in Arabic, Kurdish and English languages, issued by the Legal Research Center at the Ministry of Justice in the Kurdistan Regional Government of Iraq"

المشرف العام
فرست أحمد عبد الله
وزير العدل

هيئة التحرير

رئيس التحرير

الأستاذ الدكتور

محمد سليمان الأحمد

كلية القانون - جامعة السليمانية/ رئيس مركز البحوث القانونية

سكرتير التحرير

الدكتور هادي مسلم يونس

المستشار الأقدم لمجلس شورى الإقليم

أعضاء هيئة التحرير

الأستاذ الدكتور

عدنان إبراهيم سرحان

كلية القانون - جامعة الشارقة - الإمارات

الأستاذ الدكتور

أميد صباح عثمان

رئيس ديوان مجلس وزراء الإقليم

الأستاذ الدكتور دانا عبد الكريم سعيد

عميد كلية القانون - جامعة السليمانية

الأستاذ الدكتور

عبد الكريم صالح عبد الكريم

كلية القانون - جامعة دهوك

الدكتور

خالد إبراهيم السليم

كلية القانون - جامعة سوران

إدارة التحرير:

الدكتور حسيب صالح إسماعيل

مدير الشؤون العلمية في وزارة التعليم العالي

كرمانج يونس عثمان

مستشار وزير العدل

الإشراف الفني:

توانا سامي عبد الرحمن

سكرتير مجلس مركز البحوث القانونية

تمّ اعتماد المجلة أكاديمياً من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في الإقليم بموجب الأمر الوزاري المرقم 9/ 9930 في تاريخ 27/ 7/ 2021

الهيئة الاستشارية للمجلة

1. الأستاذ الدكتور إبراهيم الدسوقي أبو الليل، أستاذ القانون المدني، كلية القانون الكويتية العالمية، الكويت.
2. الأستاذ الدكتور أكرم يا ملكي، أستاذ القانون التجاري في جامعة بغداد سابقاً - العراق.
3. الأستاذ الدكتور الشهابي الشرقاوي، أستاذ القانون المدني، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الملك سعود، السعودية.
4. الأستاذ الدكتور تميم طاهر الجادر، أستاذ القانون الجنائي، الجامعة المستنصرية – العراق.
5. الأستاذ الدكتور جعفر الفضلي، أستاذ القانون المدني، جامعة الموصل - العراق.
6. الدكتور حارث الدباغ، أستاذ القانون المقارن والقانون الدولي الخاص المشارك، جامعة مونتريال – كندا.
7. الأستاذ الدكتور حسام الدين الأهواني، أستاذ القانون المدني، جامعة عين شمس- مصر.
8. المستشار الدكتور صالح إبراهيم الغثيث، رئيس هيئة المستشارين في مجلس النواب ورئيس تحرير مجلة دراسات قانونية - البحرين.
9. المستشار الأستاذ الدكتور عادل الطبطبائي، المستشار بالديوان الأميري، وأستاذ القانون العام، وعميد كلية الحقوق بجامعة الكويت، الكويت.
10. الأستاذ الدكتور عبد الفتاح عبد الرزاق محمود، أستاذ القانون الدولي العام، وكيل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في حكومة إقليم كوردستان- العراق.
11. الأستاذ الدكتور علي هادي الهلالي، أستاذ القانون العام، وعميد كلية القانون، جامعة بغداد- العراق.
12. لأستاذ الدكتور فائق الشمّـاع، أستاذ القانون التجاري المتمرس، جامعة بغداد - العراق.
13. الأستاذ الدكتور كارلوس فرناندث ليسا، أستاذ القانون الدولي العام والعلاقات الدولية، جامعة كارلوس الثالث في مدريد – اسبانيا.
14. الأستاذ الدكتور محمد حسن قاسم، عميد كلية الحقوق، جامعة بيروت العربية - لبنان.

15. الأستاذ الدكتور محمد شلال العاني، أستاذ القانون الجنائي، جامعة الشارقة - الإمارات.
16. الأستاذ الدكتور منير منيروزمان، أستاذ القانون الدولي والأعمال، جامعة بورتسموت- المملكة المتحدة.
17. الأستاذ الدكتور هيثم حامد المصاروة، أستاذ القانون المدني، جامعة الملك عبد العزيز - السعودية.
18. الأستاذ الدكتور وليد الشناوي، أستاذ القانون العام، جامعة المنصورة - مصر.
19. الأستاذ الدكتور يان دي غروف، أستاذ القانون الدولي العام، كلية القانون، جامعة أنتفيرب، بلجيكا.

قواعد النشر
في مجلة العقد الاجتماعي

تنشر المجلة البحوث القانونية والدراسات الحقوقية باللغات العربية والكوردية والإنجليزية، وهي تعني بنشر كل ما يتصل بميادين اهتمام المجلة، من بحوث ودراسات، فضلاً عن التعليق على الأحكام القضائية، وملخصات الرسائل العلمية من ماجستير ودكتوراه، والتقارير العلمية عن الندوات والمؤتمرات، وعرض الكتب الجديدة ومراجعتها، ونشر نشاطات مركز البحوث القانونية في وزارة العدل في إقليم كوردستان العراق، من ندوات ومؤتمرات علمية وطاولات مستديرة، وترجمة البحوث القانونية من اللغات الأخرى. وذلك على وفق القواعد الآتية:

أ- البحوث والدراسات العلمية:

- قواعد عامة:

1. التعهد من الباحث بأن البحث أو الدراسة لم يسبق نشرها- ورقياً أو إلكترونياً- وألا تكون مقدمة للنشر إلى أية جهة أخرى.
2. أن يتسم البحث بالعمق والأصالة والإضافة الجديدة إلى المعرفة القانونية.
3. الالتزام بأصول البحث العلمي وقواعده العامة، ومراعاة التوثيق العلمي الدقيق لمواد البحث.
4. ألا يكون البحث أو الدراسة جزءاً من أطروحة دكتوراه أو رسالة ماجستير تقدم بها الباحث، أو جزءاً من كتاب له سبق نشره.
5. ألا يزيد عدد صفحات البحث أو الدراسة عن 15 ألف كلمة بما في ذلك المراجع والهوامش والجداول والأشكال والملاحق.
6. لا يجوز نشر البحث في أية مجلة أخرى بعد إقرار نشره في مجلة العقد الاجتماعي.
7. ترسل البحوث مطبوعة، بصيغة الوورد إلى إيميل رئيس التحرير المجلة، وينبغي مراعاة التصحيح الدقيق في النسخة المرسلة.
8. أن يرفق الباحث سيرته الذاتية.
9. أن يرفق الباحث ملخصاً عن بحثه في حدود الصفحة الواحدة باللغات العربية والكوردية والإنجليزية.
10. المواد التي تتضمنها البحوث المنشورة تعبر عن آراء أصحابها، ولا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة.
11. ترسل البحوث إلى عنوان رئيس تحرير مجلة العقد الاجتماعي أو إيميل المجلة.

ب- قواعد خاصة:

1. تخصص قائمة بالمراجع في آخر البحث، تتضمن جميع المراجع التي أشير إليها في المتن، وتوضع في صفحات مستقلة، على أن ترتب المصادر - والمراجع بدءاً بالمراجع العربية ثم المراجع الأجنبية.
2. يشار إلى الهوامش بأرقام متسلسلة على امتداد صفحات البحث، وتشرح مرقمة بحسب تسلسلها.

3. يمنح كل باحث نسخة من العدد المنشور فيه بحثه مع خمسة مستلات من بحثه المنشور.
4. تحتفظ المجلة بجميع حقوق النشر- ورقياً وإلكترونياً- للبحث المجاز.
5. يخضع ترتيب البحوث المنشورة في المجلة لاعتبارات علمية وفنية.
6. يراعي- ما أمكن- في أولوية النشر:

أ- البحوث الواردة من أعضاء الهيئة الاستشارية وهيئة التحرير والباحثين في المجلة.

ب- البحوث والدراسات التي تعني بالقوانين الكوردستانية والعراقية أو المقارنة بالقوانين العراقية أو الكوردستانية.

ج- تاريخ تسلم رئيس التحرير للبحث، وأسبقية تقديم البحوث التي يتم تعديلها.

د- تنويع البحوث من حيث التخصص من حيث المنشأ كلما أمكن ذلك.

ج- التعليق على الأحكام القضائية:

تنشر المجلة التعليق على أحكام القضاء، إيمانا منها بأهمية آراء الفقه القانوني في تحليل الحكم وتأصيله ونقده، من واقع الربط بين نظرية القانون وعلمه، وبين التطبيق العملي، وذلك على وفق القواعد الآتية:

- أن يكون معد التعليق متخصصاً في القانون.
- أن يتناول التعليق حكما نهائيا استنفدت طرق الطعن عليه.
- ألا يناقش التعليق إلا المبادئ التي أقام عليها الحكم دعائمه.
- عدم التعرض للهيئة والقضاة الذين أصدروه.

د- عرض ملخصات الرسائل الجامعية:

تنشر المجلة ملخصات الرسائل الجامعية (الماجستير-الدكتوراه) التي تم إجازتها، ويراعى فيها أن تكون حديثة، وأن تعد بمعرفة صاحب الرسالة، وأن تمثل إضافة علمية جديدة في أحد مجالات القانون المعروفة، على ألا يزيد العرض على (10) صفحات، مع مراعاة أن يضم ما يأتي:

- مقدمة لبيان أهمية موضوع الرسالة.
- ملخصاً لموضوع الرسالة وكيفية تحديده، ويكون ضمن الرسالة.
- ملخصاً لمنهج الرسالة وفروضها وأدواتها.
- خاتمة لأهم ما توصل إليه معد الرسالة من نتائج وتوصيات.

هـ - تقارير اللقاءات العلمية:

تنشر المجلة التقارير العلمية عن الندوات والمؤتمرات التي تتصل موضوعاتها بواحد أو أكثر من مجالات اهتمام المجلة، والتي انعقدت حديثا في داخل إقليم كوردستان أو العراق وخارجهما، ويراعي فيها:

- أن يغطي التقرير فعاليات الندوة أو المؤتمر مركزاً على الأبحاث العلمية وأوراق العمل المقدمة ونتائجها، وأهم التوصيات التي توصل إليها.
- ألا يزيد التقرير عن (5) صفحات.

و- عرض الكتب ومراجعتها:

تنشر المجلة المراجعات التقويمية للكتب حديثة النشر، أو قديمة النشر فيما لو اقتنعت هيئة التحرير بثراء مضمونها، تخص أي حقل من حقول القانون والتي تتوافر فيها الشروط الآتية:

- أن يكون الكتاب متميزاً ومشتملاً على إضافة علمية جديدة.
- أن يكون معد المراجعة متخصصاً في المجال العلمي نفسه للكتاب.
- ألا يكون قد سبق تقديم العرض للنشر في مطبوعة أخرى.
- أن يعرض المراجع ملخصاً وافياً لمحتويات الكتاب مع بيان أهم أوجه التميز والقصور، على ألا يزيد العرض على(5) صفحات.
- تمنح المجلة مقابلاً مالياً لعرض الكتب، الذي يتم بتكليف من المجلة فقط.

ز- ترجمة البحوث الأجنبية إلى إحدى لغات المجلة:

تنشر المجلة ترجمات البحوث القانونية الأجنبية إلى إحدى لغات المجلة، العربية أو الكوردية أو الإنكليزية، جزءا من نشاطات وحدة دراسات القانون المقارن التابعة لمركز البحوث القانونية، على وفق الضوابط المعتمدة في الترجمة من جهة، وضوابط الوحدة المذكورة من جهة أخرى.

مجلة "العقد الاجتماعي"

مما يحسب للقائمين على إصدار مجلة "العقد الاجتماعي" الاجتهاد في اختيار المسمى الذي تصدر به، وعلى نحو يعكس بدقة وحرفية جوهر رسالتها وغاياتها العلمية والأكاديمية، ويؤكد البعد الفلسفي الذي تستنير به هيئة تحرير المجلة في تهيئتها للمعارك الفكرية والسجالات الفقهية التي قد تصادفها.

فلم يزل لمفهوم " العقد الاجتماعي" ومنذ صكّه في أدبيات الفكر السياسي والدستوري بريق يجذب الباحثين إلى الرسالة الخالدة للقانون الدستوري في التأسيس الموضوعي للسلطة العامة، وفى حماية الحقوق والحريات، وفى التوازن الواجب بينهما.

فقد كانت فكرة " العقد الاجتماعي " ولم تزل كذلك، أساساً صالحاً للمناهج الدستورية في سعيها نحو الديمقراطية وضبط السلوك السياسي، ودعم المطالب الشعبية في مواجهة صور متغيرة وماكرة من الطغيان.

فلا تغيب عن الباحث الرصين حقيقة أن "العقد الاجتماعي" قد شكّل منذ بزوغ الأنظمة الدستورية الحديثة، الأساس المتين الذى ينبني عليه نظام دستوري متوازن بين السلطة والحرية، ذلك ان تأسيس السلطة بمفهومها الحديث على العقد الاجتماعي لا يعكس فقط تتويجاً مشرفاً لكفاح الشعوب من أجل الديمقراطية، بل يمثل نتيجة حتمية للقيم العليا التي تغلبت على صور من القهر والعدوان التي أسست لها نظريتان سابقتان على العقد الاجتماعي، فالانتصار الأخير لمفهوم "العقد الاجتماعي" من شأنه أن يمحو من ذاكرة الدساتير تلك المرارة التي خلفتها في التاريخ الدستوري نظريتان استهدفت كلاهما إقرار وتبرير الاستبداد، وأسست كلاهما للقهر والمظالم باسم الدستور، ولم تزل الذاكرة الدستورية تجتر مرارة التأسيس الظالم للسلطة العامة تحت راية "نظرية الحق الإلهي" والتي تنسب بدورها مظاهر الاستبداد السياسي كافة إلى إرادة الله، ظلما وزوراً، وتضع لها تبريراً قدرياً مؤسفاً لتتحول السلطة من وسيلة للحكم إلى أداة للقهر، وتليها في الإثم والعدوان على حقوق الشعوب ما وسمه الفكر السياسي "بنظرية الحق الطبيعي" والتي تطلق السلطة العامة. دون رادع تحت ذرائع واهية تستمد مبررها من ضرورة كبح الانفلات الذي تتسم به الحياة قبل انتظامها في المجتمع الحديث، وعلى توهم من تنازل الأفراد عن حقوقهم كاملة وانتفاء مسؤولية السلطة العامة تجاههم.

إن "العقد الاجتماعي" الذي تتخذه المجلة مسمىً لها ونهجاً لنضالها الفكري والفقهي، ودليلاً لتوجهها الديمقراطي، سوف يظل أداة خلاقة ومتجددة للفكر السياسي المعاصر، وأساساً حقيقياً لردع العدوان على الحقوق والحريات وضبط حركة السلطة العامة.

ومن المؤكد ان الأهداف النبيلة التي تحملها هذه المجلة سوف تسهم في إثراء الفكر القانوني، وستكون منبراً حراً لكل الباحثين ممن يتوقون إلى نشر أفكارهم وإبداعاتهم، وإثراء المكتبة القانونية بالعلوم والمعارف الجديدة في مختلف مجالات المعرفة القانونية.

وسوف يبقى البحث العلمي في مختلف مجالاته عملاً إبداعياً ومنهجياً يهدف إلى زيادة مخزون المعرفة الإنسانية على كافة الصعد، ولا غرو ان البحث العلمي بمقصده الغائي لا يعكس ترفاً فكرياً أو خيالاً عقلياً تجريدياً، بل أصبح – وإثر تطوره المتسارع منذ قرون ماضية - ضرورة حياتية للإنسان، وأحد مقدرات الوجود للدولة والمجتمع، وشرطاً أساسياً للاستمرار والتقدم الحضاري لجميع الدول، ومقياساً واعداً للقوة والسيطرة في شتى المجالات، فأصبحت قوة الدولة وتقدمها تقاس بمدى تطور قدراتها العلمية في مختلف فروع المعرفة، وتنامى دورها لتركيز الجهود الخلاقة التي تعكس نشاط الباحثين، وقد غدا جلياً أن الاهتمام بالبحث العلمي وتطويره قد مكّن لدول صغيرة في المساحة والسكان غير سبب من أسباب القوة والمنعة والنفوذ والازدهار الاقتصادي.

كما لا يجادل أحد أن النشر العلمي عبر المجلات والدوريات العلمية، بمختلف وسائل النشر التقليدية والمستحدثة، والاهتمام بتيسير رسالتها وإنفاذ أهدافها، قد غدا أبرز سبل تيسير المعرفة العلمية، ونشر الاهتمام بالبحث العلمي، وإشاعة القيم الأكاديمية، وتشجيع الباحثين، سيما الشبان منهم، على اقتحام دروب فكرية متشعبة من المعرفة في شتى مجالات العلوم الإنسانية والطبيعية، ومنح الفرصة للعلماء لنقل الخبرات والمعارف إلى أجيال لاحقة من المبدعين وذوى الأفكار الملهمة للتقدم، فالبحث العلمي بما يعنيه من مكنة التمرد على القوالب الفكرية الثابتة، وتهيئة الأذهان لإعادة النظر في الأفكار التقليدية الجامدة، وبعث الحياة في التخوم العقلية الراسخة، وابتكار الأنظمة والقيم الجديدة، وفتح الطريق نحو التجديد وإحياء العقول والأفكار وبث الوعى عبر المعايير المستحدثة، إنما يمثل –بحق- عهد ورسالة. وفى آن واحد، يمكن القول انه بذاته ميراث النبوة المقدسة، تتلقاه الأجيال كابراً عن كابر، لتتسارع وتيرة الحضارة في غير مجال عبر البحوث العلمية الهادفة ونشاط العلماء المسلح بقيم العلم وتراثه.

ومن نافلة القول إن اضطلاع المجلات والمنشورات والدوريات العلمية والأكاديمية، بتسجيل ورصد التطور المعرفي المرتكز على البحث العلمي والقائم على العمل التجريبي الخلاق بشتى صوره، فضلاً انه يمنح الحياة للبحوث الجديدة، فانه يعد أيضا فريضة واجبة لاستمرار النشاط البحثي فاعلاً وحيوياً في مجتمعه، والإفادة من نتائجه، وبما يدعم الباحثين، وينشئ بيئة علمية نشيطة، محورها الاهتمام بثمار أفكارهم ونتائج بحوثهم بصورة عملية تتوخى تطوير المنتج الفكري والاجتماعي والإنساني بشتى صوره.

ومما لا شك فيه ان حاجتنا إلى الدراسات والبحوث العلمية في مختلف المجالات لم تعد ترفاً نقبل به أو نرفضه بل على التحقيق هو طريق وعر صعب المرتقى، ولكنه بات حتمياً ولازماً، ذلك ان الوظيفة الأساسية للبحث العلمي تتمثل في تيسير السبل ومحو العقبات لتقدم لا ينقطع للمعرفة، وسيل منهمر من المعلومات، وتكثيف للدراسة الواعية والتجربة التي تفتح آفاقاً تتواصل نتائجها وثمراتها من أجل توفير ظروف أفضل لبقاء الإنسان وأمنه ورفاهيته وعلى نحو تستديم مقدماته لتستقيم نتائجه.

ولا نبدو منحازين إلى مجالنا الأثير- القانون بطريقه اللامتناهي نحو الحق والعدل - إذا سجلنا أن نتائج المعرفة العلمية وحصيلتها النهائية في التنمية والرخاء والتطور الاجتماعي قد لا يمكن إدراكها دون وجود تشريعات متطورة تتناول بالتنظيم المتوازن أدق التفاصيل الإنسانية لجعل الحياة قائمة على مرتكزات من العيش المشترك والعمل والإبداع، وبث الطمأنينة في أغوار النفس الإنسانية بان الحقوق والحريات تأتى في الصدارة دائماً وأبداً، لتتمكن من الإبداع العلمي والأدبي في مناخ يتسم بالوعي والتجديد.

وإذا كان تشجيع البحث العلمي في مختلف فروع العلم الإنسانية والطبيعية ونشره بغير سبيل هدفا لازماً للمجلات العلمية ذات الصلة، فان دور المجلات والدوريات العلمية المتخصصة في البحوث الاجتماعية التي تتشابك فيها الأفكار وتتصارع في تخومها قيم مختلفة ومصالح متعارضة، يبدو دوراً ملموساً وحيوياً لتشجيع البحوث والابتكار والرؤى المختلفة في ميدان يستمد خطورته من موضوعه وهو الإنسان، وتتعاظم أهميته من غموض ميدانه وتعدده وتنوعه إذ هو المجتمع ذاته، وتدق غاياته فتتطلب الحرص البالغ في الرصد والتحليل والاستنتاج إذ تتصل ببناء الإنسان وتهيئته كمحور للتقدم والحضارة، وإذا كان افتقاد المنهج العلمي بحياده وموضوعيته في مسار الدراسات الاجتماعية يبدو قاتلاً، فان امتهان نتائج هذه الدراسات بالعبث أو التشويه أو الانحياز يطيح بمصداقية المنهج ويحمل دلالات فادحة على مخاطر تتربص بالوجود الاجتماعي ذاته،

وفى هذا السياق تأتي خطورة الدور الذى تلعبه الدوريات العلمية ذات الصلة بالبحوث القانونية والدستورية، ففي ميدان تلك البحوث قد تتداخل مغريات السياسة ومحددات القيم الدستورية، وضوابط العدالة والاستقرار، كما قد تتشابك الأهداف الايدلوجية للباحث مع محددات أكاديمية تحيط بالدراسة الوضعية لدى تناولها بالتحليل احدى الظواهر التي تقع

بين تخوم السياسة وحدود الدستور، وهنا يأتي دور المجلات والدوريات القانونية دقيقا للغاية لضبط معايير أكاديمية صارمة تقاس على ضوئها موضوعية البحث العلمي ورصانة البحث وجدة أفكاره وحيوية نتائجه وقابليتها للتطبيق، ومن قبل ذلك حياد الباحث وجراءته النقدية والتزامه الحدود المنهجية المقررة.

وعود على بدء فان العقد الاجتماعي يعكس فكراً قانونياً وسياسيا تقدمياً ومتطوراً بتطور الواقع الاجتماعي والسياسي ذاته، ومن هذا التطور الحثيث تستمد مجلتنا الوليدة (العقد الاجتماعي) مسماها ومنهجها والأمل معقود بأن تضحى المجلة الجديدة نافذة تتسم بالانطلاق والسعة ليتمكن المتابعون والدارسون من رصد التطورات العلمية المقارنة في جميع ميادين القانون، فضلاً أن يتمكن الباحثون من عرض إبداعاتهم ورؤيتهم النقدية لحل النزاع بين ممارسة الحرية وضوابط السلطة وبث الحيوية والتجديد في ثنايا الدراسات والبحوث القانونية، التي يشكل الابتكار الفكري أحد ابرز جوانبها إذ هي دراسات- بحكم طبيعتها التي تعكس حيوية مجالها- وهي عصية على الثبات أو الجمود، وتنشد على الدوام المستحدث من الأفكار والآراء، وقد غدت الروح الجريئة والنقدية التي تكتنف العديد من البحوث القانونية الحديثة مؤشراً لتوجهات التشريع الدستوري ذاته نحو تعزيز الديمقراطية واحترام الحقوق والحريات، وإجراء الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

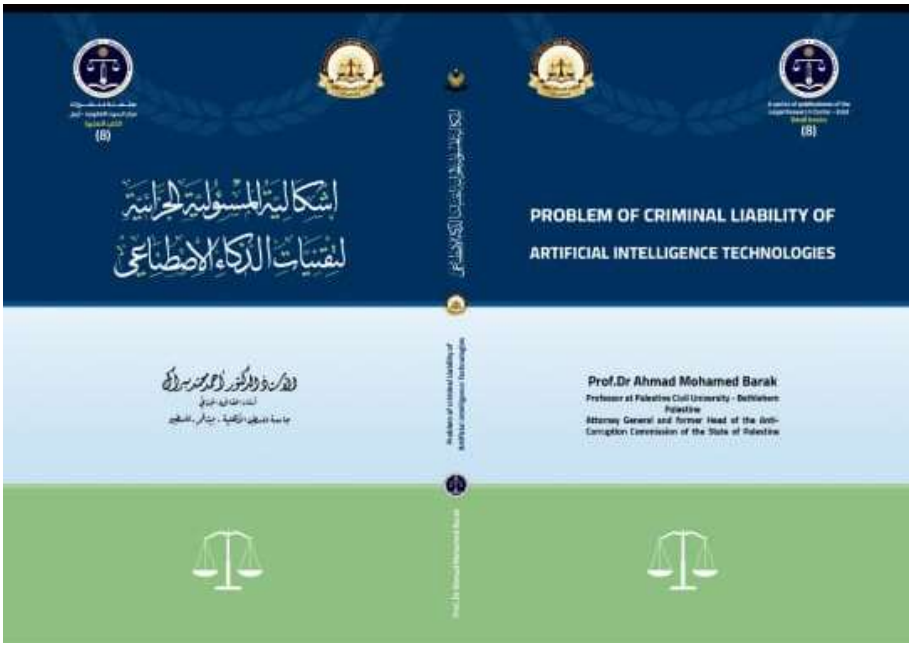
(8)
إشكالية المسؤولية الجزائية
لتقنيات الذكاء الاصطناعي
PROBLEM OF CRIMINAL LIABILITY OF
ARTIFICIAL INTELLIGENCE TECHNOLOGIES
Prof.Dr Ahmad Mohamed Barak
Professor at Palestine Civil University - Bethlehem
Palestine
Attorney General and former Head of the Anti-
Corruption Commission of the State of Palestine
(8)

(6)
الانعقاد
دراسة في قانون الالتزامات والعقود الفرنسي الجديد
THE CONCLUSION
A STUDY IN THE NEW FRENCH LAW
OF OBLIGATIONS AND CONTRACTS
Prof.Dr Adnan Ibrahim Sarhan
Professor of Civil Law - Dean of College of Law
(On - Assistant Chancellor for branch affairs
University of Sharjah-UAE
(6)

(10)
حدود الاسناد الارادي
في
عقد العمل الدولي
The limits of voluntary attribution
in
International labor contract
Prof.Dr Mohammed Sulaiman Al-Ahmed
Professor of Private Law
Sulaimaniyah University – Iraq
Dr. Ahmad Mahmoud Al-Fadhli
Associate Professor of Private International Law
Ajman University - UAE
(10)

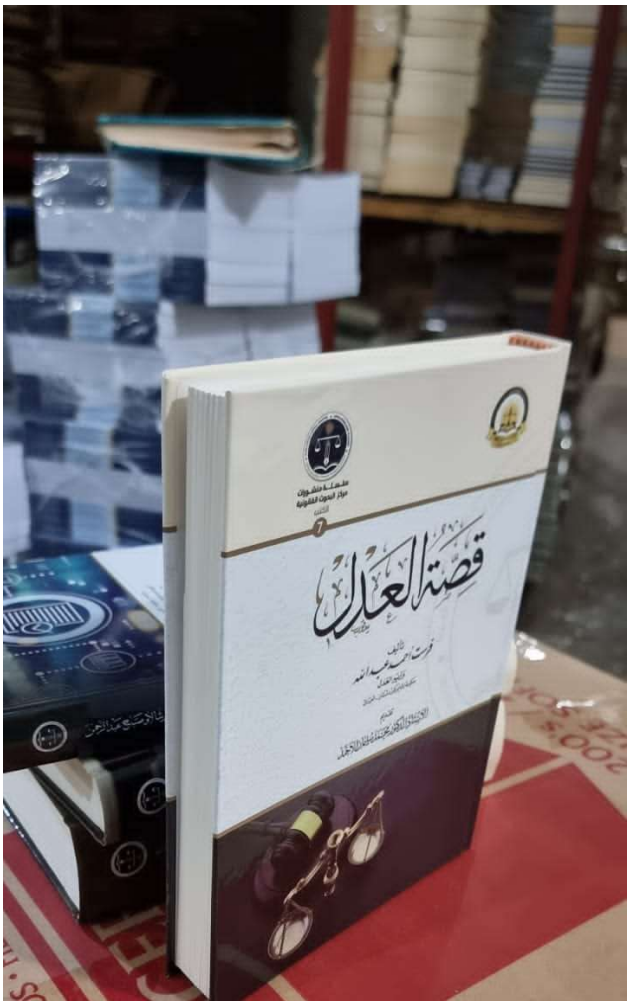
قصة العدل

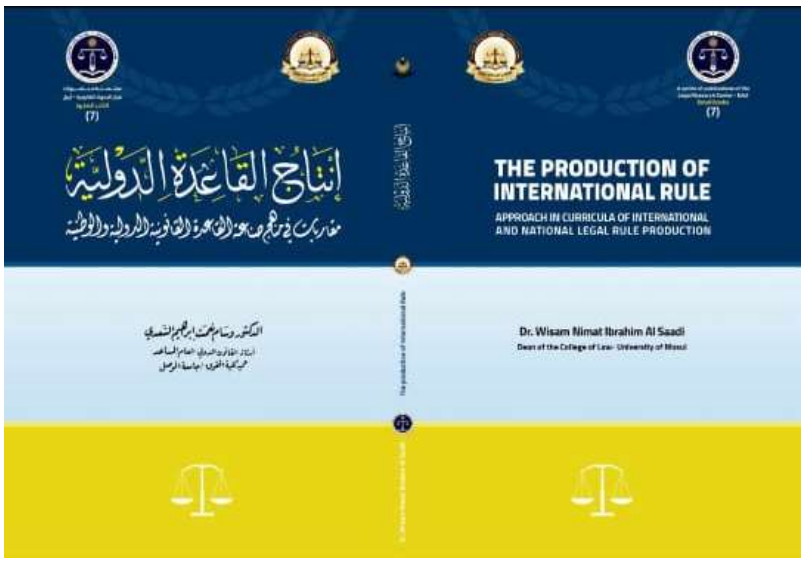
إنتاج القاعدة الدولية
مقاربة في مناهج كليات القانون الدولية والوطنية
THE PRODUCTION OF INTERNATIONAL RULE
APPROACH IN CURRICULA OF INTERNATIONAL AND NATIONAL LEGAL RULE PRODUCTION
Dr. Wisam Nimat Ibrahim Al Saadi
Dean of the College of Law- University of Mosul

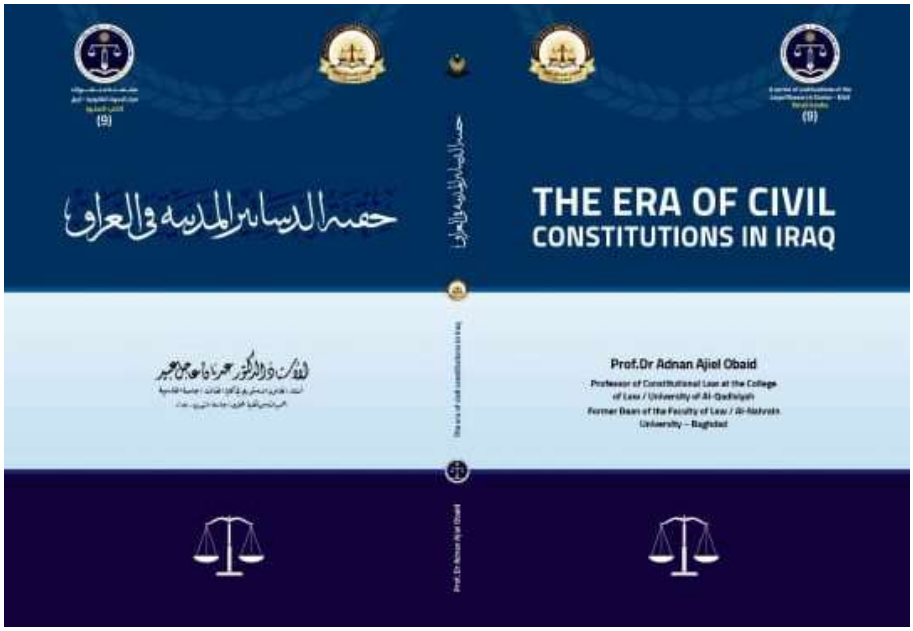
(1)
حقبة الدساتير المدنية في العراق
THE ERA OF CIVIL
CONSTITUTIONS IN IRAQ
Prof.Dr Adnan Ajiel Obaid
Professor of Constitutional Law at the College
of Law / University of Al-Qadisiyah
Former Dean of the Faculty of Law / Al-Nahrain
University – Baghdad

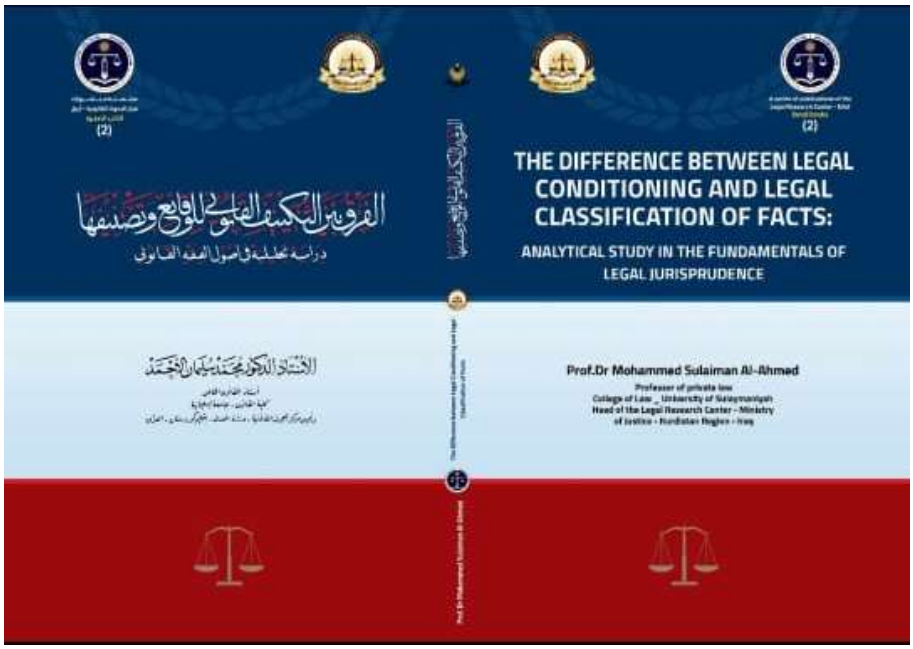
(2)
الفرق بين التكييف القانوني للوقائع وتصنيفها
دراسة تحليلية في أصول الفقه القانوني
THE DIFFERENCE BETWEEN LEGAL
CONDITIONING AND LEGAL
CLASSIFICATION OF FACTS:
ANALYTICAL STUDY IN THE FUNDAMENTALS OF
LEGAL JURISPRUDENCE
Prof.Dr Mohammed Sulaiman Al-Ahmed
Professor of private law
College of Law _ University of Sulaymaniyah
Head of the Legal Research Center – Ministry
of Justice - Kurdistan Region - Iraq

(4)
تقنيات الصياغة التشريعية
LEGISLATIVE WRITING
TECHMIQUES
Prof.Dr
Akram Yamulki
Baghdad and Erbil - 2023

خشتەی ئاماری کاروچالاکییەکانی ناوەندەکەمان لە ماوەی ٦ مانگی ڕابردوو، لە ڕێکەوتی ٢٠٢٣/١/٢ تاکو ٢٠٢٣/٦/٣٠

زنجیرە	چۆری چالاکی	ڕوونکردنەوە
.1	دەرچواندنی گۆڤاری گرێبەستی کۆمەڵایەتی	دەرچواندنی ژمارەی (٥) پێنجەم
.2	دەرچواندنی کتێب بەناونیشان -قصة العدل	دەرچواندنی چاپی یەکەم
.3	دەرچواندنی کتێب بەناونیشان -نظرية كمال النص الجنائي	دەرچواندنی چاپی یەکەم
.4	دەرچواندنی کتێب بەناونیشان -التنظيم القانوني لانقاذ التاجر من الافلاس	دەرچواندنی چاپی یەکەم
.5	دەرچواندنی کتێب بەناونیشان -تدرج القواعد الدستورية	دەرچواندنی چاپی یەکەم
.6	دەرچواندنی کتێب بەناونیشان -دراسات معاصرة في القانون الخاص	دەرچواندنی چاپی یەکەم
.7	دەرچواندنی نامیلکە بەناونیشان -سيرة أزمة النفط والغاز	دەرچواندنی چاپی یەکەم
.8	سازدانی کۆبوونەوەی -هاوبەش- لەنێوان دەستەی سەرۆکایەتی ناوەند و دەستەی نووسینی گۆڤار	کۆبوونەوەی سێیەمی ساڵانە
.9	سازدانی کۆنگری زانستی نێودەوڵەتی – ئۆنلاین- بەناونیشانی " الدراسات القانونية المقارنة عماد تطوير المنظومة القانونية الوطنية "	کۆنگری زانستی سێیەم

وەزارەتی داد - وزارة العدل

.

ئامادەکاری وەزارەتی داد بۆ بەڕێوەبردنی یەکەمین کۆنگرەی زانستی
"وەزارەتی داد لە25ی ئۆکتۆبەری 2021 بە ئۆنلاین کۆنگرەیەکی زانستی ڕێکدەخات ."
"ناوەندی توێژینەوەی قانوونی وەزارەتی داد ئامادەکارییەکان ئەنجامدەدات ."
لە ژێر دروشمی : "پەرەپێدانی دەزگەکانی وەزارەتی داد، ئاواتی هەموو مافپەروەرانە"، و بەسەرپەرشتی بەڕێز/ فەرسەت ئەحمەد عەبدوولّا، وەزیری دادی حکومەتی هەرێمی کوردستان، ناوەندی توێژینەوەی قانوونی لە وەزارەتی دادی حکومەتی هەرێمی کوردستانی عێراق، لە ڕۆژی دووشەمە 2021/10/25، یەکەمین کۆنگرەی زانستی، بە ئۆنلاین بەڕێوە دەبات، تیایدا بەمەبەستی گەشەپێدانی ڕەوشی کاری وەزارەتی داد و پەرەپێدانی دەزگەکانی، چەندین توێژینەوە پێشکەش دەکرێت، لە ئامانجەکانی کۆنگرە ئامادەکردنی کۆمەڵێک ڕاسپاردەی گرنگە بۆ باشترکردن و پەرەپێدانی کارەکانی وەزارەت و دەزگەکانی و نەهێشتنی هەموو ئەو کۆسپانەی ڕێ لە پێشکەوتنی کاری وەزارەتی داد دەگرن، زیاترکردنی ڕۆڵی دادگای کارگێڕیی و پەرەپێدانی پێکهاتەکانێتی، باشترکردنی ئاستی زانستی و تەکنیکی (تەشریعاتە) یاسادانانەکانە، دامەزراندنی ئەو جۆرە دەستانەیە کە بتوانن خۆیان پارەدار بکەن، پاڵپشتی کردنی توێژینەوەی قانوونی بەتایبەت لێکۆڵینەوەی بەراوردکاریی و گەشەپێدانی وەزارەت و دامەزراندنی ژمارەیەک دەستەی نوێیە کە بتوانن پێگەی وەزارەت بەرزتر بکەنەوە .
تەوەرەکانی کۆنگرە ئەمانە دەبن: ١- پتەوکردنی متمانە بە دادوەریی کارگێڕیی.٢-دارشتنی ستراتیژی قانوونی.٣-بابەتەکانی جینەدەری و مافەکانی مرۆڤ،٤-داواکاری گشتی لە نێوان دەسەڵاتی جێبەجێکردن(وەزارەتی داد) و دەسەڵاتی دادوەریی دا.٥-نرخاندنی کاریی فەرمانگە دادییەکان (جێبەجێکردن و دادنووسەکان وتۆماری خانووبەرە) و ئاسۆی پەرەپێدانیان لە چاخی تەکنیکە نوێیەکاندا.٦-دەستەبەرکردنی جۆرایەتی دارشتنی یاسادانراوەکان (تەشریعات).٧-گەشەپێدانی ئاستی ڕاوێژکاریی قانوونی .٨-گەیشتن

بەکاروانی شێوازەکانی پاراستنی مافەکان . ٩-گەشەپێدانی ناوەندیی توێژینەوە قانوونییەکان، و لێکۆڵینەوەکانی قانوونی بەراوردکاریی .
ناوەندی توێژینەوەی قانوونی لە وەزارەتی داد، هەتا رۆژی 10-8-2021، پووختەی توێژینەوەو لێکۆڵینەکان بۆ کۆنگرە وەردەگرێت.و لە 20-8-2021یشدا پەسەندی ئەو توێژینەوانە دەدات کە دەتوانن بەشداری بکەن. بەگشتی وەرگرتنی توێژینەوە و بەشداریکردنەکان بەتەواوەتی هەتا 15-10-2021 دەبێت .
ئەو توێژینەوانەشی کەلەلایەن کۆنگرەوە پەسەند دەکرێن وبە بڕیارو نرخاندنی زانستیدا تێدەپەڕن و سەرکەوتوو دەبن، دواتر لە ژمارەیەکی تایبەتی گۆڤاری " پەیمانی کۆمەڵایەتی" گۆڤاری زانستی وەزارەتی داد، بڵاو دەکرێنەوە .

راسپاردەکانی یەکەمین کۆنگرەی ناوەندی توێژینەوەی یاسایی لە وەزارەتی داد کە رۆژی ٢٠٢١/١٠/٢٥ بە ئۆنلاین بەڕێوەچوو.

---

1. کاربکرێت بۆ هەموارکردنەوەی یاسای وەزارەتی دادی (حکومەتی هەرێمی کوردستان – عێراق) ژمارە (١٣) ی ساڵی ٢٠٠٧، تا لەگەڵ ئەو پێشکەوتنانەدا بێتەوە کە لە وەزارەتی دادی دەوڵەتە پێشکەوتووەکاندا رووبداوە، هەروەها بۆ بەدیهێنانی هەماهەنگی و گونجاندنی کارەکان لەگەڵ ئامێرو سیستمە دیجیتالییەکانی کە وەزارەت دەستی بە بەکارهێنانی کردووە .
2. کارکردن بۆ دانانی یاسای ناوەندی توێژینەوەی یاسایی لە وەزارەتی داد، بەچەشنی یاساکەی ناوەندی توێژینەوەی یاسایی عێراقی ژمارە (١٠١)ی ساڵی ١٩٧٩ .
3. کارکردن بۆ دانانی یاسایەکی تایبەت بە پەیمانگەی باڵای یاسای بەراوردکاریی، وەک یەک لە پێکهاتەکانی داهاتووی وەزارەتی داد .
4. کارکردن بۆ دانانی یاسایەکی تایبەت بە ناوەندی بەبەڵگەکردن و ناوبژیوانی و حەکەمیکردن ، وەک یەک لە پێکهاتەکانی داهاتووی وەزارەتی داد .
5. کارکردن بۆ هەموارکردنی ئەو یاسایانەی کە کۆنترۆڵی کاری ئەنجومەنی شورای هەرێم و داواکاری گشتی و پەیمانگەی دادوەریی دەکەن .
6. دەستەی بەرزەفتکردنی فەرمانبەرانی هەرێم، بگۆڕدرێت بۆ دادگەیەک بەناوی (دادگەی دەستەی دادوەریی فەرمانبەران)، بۆ هاوڕابوون لەگەڵ دەقەکانی ناو یاسای ئەنجومەنی شورای هەرێم ژمارە ١٤ی ساڵی ٢٠٠٨ .
7. هەندێک ماددەکانی یاسای تۆمارکردنی خانووبەرە هەموارکرێنەوە، و هەروەها لەکارەکانی تۆمارکردنی خانوبەرەدا ئامرازە مۆدیرنەکان پشتیان پێببەسترێت .
8. دەستەیەکی نەتەوایەتی زانستی پێکبهێنرێت تایبەتمەندبێت بە دیراسەتکردنی ئەو یاسا عێراقیانەی کە لە هەرێمی کوردستاندا بەرکارنیین، و لەداهاتووشدا بەدواداچوون بۆ ئەو یاسا نوێیانەش بکرێت کە لە عێراق دەردەچێ، و دڵنیابوون لەوەی کە لەگەڵ بەرژەوەندییەکانی گەلدا دەگونجێت، دواتر راسپاردن بۆ ئەوەی لە هەرێمدا بەرکاربکرێن، باشترە کە دەستەکە بە ئەنجومەنی وەزیرانەوە پەیوەست بێت و بە هاوکاری وەزارەتی داد(کە ئەنجومەنی شورای هەرێم نوینەرایەتی بکات) کارەکانی بکات.
9. جێبەجێکردنی هەندێک لە دەقەکانی یاسای جێبەجێکردنی عێراقی هەموارکرێتەوە، بەوجۆرەی کە لەگەڵ پێوانەی یاساکانی مافی مرۆڤدا بێنەوە .
10. دانانی یاسای رێکارو ئامرازە دۆستانەکان و تەحکیمی بازرگانی لە عێراق و هەرێمی کوردستان، یان (لە هەرێمی کوردستان)، چونکە ئەوە نابێتە ئەوەی کە هەرێمی کوردستان دەسەڵاتەکانی حکومەتی فیدراڵی بەزاندبێت، واتە بەجۆرێک بێت لەگەڵ دەستووردا گونجاو بێت.